مسائل التغيير التشكيلي في الأصوات

أ. د. أحمد محمّد قدُّور(*)

١- تمهيد:

درس النحاة القدامى الأصواتَ العربية مفردة من جهتَيِ المخارج والصفات نظرًا وتطبيقًا، فتوصّلوا إلى نتائجَ باهرةٍ. وقد تجلّى هذا لدى الخليل ابن أحمد (ت١٧٥هـ)، في مقدمة كتابه (كتاب العين). وكذلك لدى سيبويه (ت١٨٠هـ) في تصديره باب الإدغام. ثمّ سار التالون من النحاة واللغويين على طريقة سيبويه، لكنّ درس الأصوات مفردةً لم يكن كافيًا لاستيفاء المسائل المعروضة، إذ لا بدّ من دراستها في التراكيب بناءً وسياقًا. وقد أشار الخليل إلى مسائل من هذا النحو حين عرض لموضوع حروف الذلاقة، وخصائص اشتقاق الحكاية المؤلّفة والمضاعفة، ومجاورة الحرف للحرف بالتقدّم والتأخّر، ممّا غدا بحوثًا واسعة لدى النحاة، وطوائف أخرى كأهل البلاغة والإعجاز والتجويد والتفسير، وغيرهم كالحكماء وعلماء التعمية واستخراج المعمّى.

ومعروف أنّ الدرس الصوتي لدى النحاة كان مختلطًا بالمسائل الصرفية حتى شكّل جزءًا من علم الصرف، وبقي كذلك حتى العصر الحديث، ودخل

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

شيء منه في كتب التجويد منذ القرن الرابع للهجرة إلى أيامنا هذه. ويدلّ ذلك على مبلغ الحاجة إلى المعطيات الصوتية لفهم كلام العرب وتحليله، وتجويد لفظ القرآن وتحسين نطقه من جهة، كما يدلّ من جهة أخرى على اشتجار المستويات اللغوية وتسلسل النظر فيها، ممّا عاد بالفائدة الجلّى على التحليل اللغوي وتقعيد المسائل المدروسة من جوانبها كافة. وربّما صحّ القول: إنّ منهجًا تكامليًّا أُخِذ في الاعتبار، على أنّه أصل مستأنس لديهم باطّراد، مُستَشعر في تحليلاتهم على نحو يمثّل استخراجه إحياءً لأصل من أصولهم صدروا عنه، وإن لم يصرّحوا به تصريح الدرس الحديث في اللسانيات. بل ربّما أدّى تطبيقه إلى نوع من المنهج الصوتي في تناول المسائل اللغوية والبلاغية ونحوها. ولا شكّ في أنّ مبدأ ذلك هو تنبّههم إلى أخذ الطبيعة الشفهية للغة بالحسبان قبل أيّ نظر في المدوّنات التي لم تكن كافية، أو ممهّدة لاعتمادها أصلًا في الدرس بداية، وهو ما يؤيّده الدرس الحديث[(١)].

ويمكن استنباط الدرس الصوتي النظري من مصادر متقدّمة ككتاب العين للخليل وكتاب سيبويه، وكتب بعض النحاة التالين كابن جني (ت٣٩٢هـ) وغيره. وهو درس متكامل أخذ نصيبًا من الاهتمام لدى الباحثين المحدثين من طوائف شتى عربًا ومستشرقين ودارسين غربيين. وقد تبيّن أنّ هذا الدرس إذا ما قورن بالدرس الحديث صحيح علميًّا إلى حدّ الموافقة أو التطابق، ما خلا ملحوظات، وبعض الاستدراك الذي لا بدّ منه. وهذا الدرس النظري قابل للتصنيف الحديث ليشكل علمًا صوتيًّا مفردًا على شاكلة علم الأصوات في اللسانيات التي تدعوه بمصطلح «phonetics»[(٢)].

(١) انظر: علم اللغة الاجتماعي، مدخل لكمال بشر، ص٧٥-٧٦ بتصرّف.

(٢) انظر: دراسات في علم الأصوات عند العرب لأحمد قدور، ص٥٦ وما يليها.

أما الدرس التشكيلي للأصوات فيمكن استخراجه من مصادر النحو، وكتب الصرف خاصة. ويضمّ مسائل أغلبها ينضوي تحت قسم «التصريف المشترك»، وهو الذي يرصد التغيير لغير غاية معنوية. وهي مسائل مشتركة بين الأصوات والصرف على صعيد واحد. وتُستقى منها قواعد كثيرة تعبّر عن خصائص كلام العرب في هذا الجانب المهمّ من الدرس. وبإمكان الباحث أن يقف على معطيات مختلفة من هذا النحو كالابتداء والوقف والتخلّص من التقاء الساكنين، والإدغام والإعلال والإبدال والحذف والإمالة والقلب والمدّ وأحكام الهمز. وإنّ للقرّاء وعلماء التجويد نصيبًا من الاهتمام بهذه المسائل التي يجمعها أنّها مشتركة بين الأسماء والأفعال، وأنّ التغيير فيها يرد لغاية لفظية لا معنوية، كما تقدّم. وربما كان الإدغام أهمّ هذه المسائل، إذ يستعمل، ولا سيما لدى سيبويه، للدلالة على معظم تلك المسائل ونحوها. وسنقف على بيان مفهوم الإدغام لدى سيبويه لاحقًا. وهناك مسائل أخرى غير بعيدة عمّا نصف، وهي مسائل المتحرّك والساكن والإدراج «الوصل»، وأحكام الحركات زيادة ونقصًا. ويمكن أن يُلحق بالمسائل المتقدّمة كلّها موضوع ائتلاف الحروف بسبب المجاورة قبولًا ورفضًا، لِما لهذه المسألة من أهمية في بيان خصائص الكلام العربي من جهة التشكيل الصوتي.

ويمكن للباحث أن يستخلص من مجموع الدرس الصرفي تسلسلًا غير مصرّح به، وهو كالأصول المنهجية المستكنة في تضاعيف التطبيق، يقوم على البدء من أصغر العناصر إلى أن يصل إلى علاج الحالات التركيبية التي تنتج من التصريف والمجاورة في السياق. ونعرض فيما يلي من باب الاقتراح ما توصّلنا إليه من تسلسل مستنبط من مباحث علم الصرف عندنا،

وهو علم على قدر كبير من الابتكار والشمول والتفريع. ويجري هذا التسلسل على النحو التالي:

١- مسائل التركيب، وتضمّ أصول الكلم الساكنة والمجرد والمزيد والجمود والتصرّف.

٢- مسائل التفريع، وتضمّ أقسام الكلم، وأبنيتها (الأسماء والأفعال والحروف)، وأوزانها.

٣- مسائل التصريف، وتضمّ أهمّ المسائل قاطبة، وبها سُمّي علم التصريف أو الصرف. وفيها التصريف الاشتقاقي القياسي للأفعال والصفات، والإسناد الفعلي، وتصريف الأسماء، كالعدد والنوع والتعيين والتصغير والنسبة.

٤- مسائل التغيير التشكيلي، وتضمّ كلّ المسائل التي حدثت بسبب الاشتقاق أو المجاورة، وأهمّها الإدغام، كما تقدّم.

ولا عبرة بورود هذه المسائل غير مرتّبة هذا الترتيب لدى القدامى، لأنّ العبرة في تفطُّنهم لهذه المسائل وتناولها بكفاءة نادرة، وإنْ بدا فيها شيء من التداخل[٣]. وللباحث المحدث أن يشكّل من مسائل التغيير، وما يلحق بها، ممّا يتصل بدراسة تركيب الكلام علمًا للصوتيات «phonology » العربية يلحق بعلم الأصوات، أو يكون مفردًا وفق الحالة الدرسية المنتظرة من الباحثين[٤]؛ مع ملاحظة الفروق التي لا بدّ من أن تُؤخذ في الحسبان، بين الدرسين العربي واللساني، والتنبّه إلى عدم الانسياق في الاحتذاء والتطبيق القسري للمقولات اللسانية على درسنا العربي.

(٣) انظر: بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها لأحمد قدور، ص١٥٥ وما يليها.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص٨٦ وما يليها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلامة تمام حسان جمع عددًا من تلك المسائل التي عددناها من مسائل التغيير تحت عنوان «الظواهر السياقية»، ولم ينسبها إلى «الفونولوجيا»، أو نحو ذلك. فقد جمع ما يتّصل بتأليف الحروف، وبالوقف، والإعلال والإبدال والإدغام والتخلّص من التقاء الساكنين والحذف والنبر والتنغيم؛ وذكر أنّ الاستعمال السياقي يولّد ظواهر موقعية تدلّ على اتجاه الذوق العربي في كراهية التنافر والتماثل، والاتجاه نحو التخالف(٥). ومنطلق الدكتور حسّان هو الموازنة بين «قواعد» اللغة، و«متطلبات» السياق؛ وفي ذهنه -كما يبدو- التفرقة الشهيرة لدى دو سوسير (ت١٩١٣) أبي اللسانيات بين اللسان والكلام(٦). على أنّه أَولى موضوع الإدغام عناية فائقة، ولاحظ «أنّ سيبويه اهتمّ بظاهرة الإدغام حتى جعلها مناط دراسته للأصوات العربية كلّها»(٧)؛ ورأى أنّ سيبويه يستعمل كلمة «التغيير» عمدًا ليشمل بها القلب والإبدال والتسهيل(٨). وكان الدكتور حسّان يأتي على بيان بعض ظواهر التغيير من دون أن تكون هدفًا لدراسته المشار إليها آنفًا. أما مسألتا «النبر» و«التنغيم» فمنسوبتان إلى (الفونولوجيا) وفق التصنيف الحديث(٩).

٢- أسباب التغيير التشكيلي وغاياته:

تتولّد مسائل التغيير من مجاورة الأصوات بعضها لبعض؛ فالإنسان لا

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، ص٢٦٢. ومن هذا النّحو، ولكنْ باختلاف المنهج كتاب التشكيل الصوتي في اللغة العربية لعبد القادر مرعي الخليل، الأردن ٢٠٠٢م، وكتاب علم وظائف الأصوات اللغوية لعصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م.

(٦) مناهج البحث في اللغة لتمام حسان، ص٣٨ وما يليها.

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٧٩.

(٨) المرجع السابق، ص٢٨٤.

(٩) انظر: دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، ص١٣٥-١٣٧.

ينطق بالأصوات صوتًا صوتًا مجزّأة، بل ينطقها ضمن بنى تركيبية من خلال توالي المتحرك والساكن، في العربية[١٠]. فقد يحدث في أثناء الاشتقاق أو المجاورة في السياق أن تتولّد كلمات، أو ترد أنساق متعذّرة النطق، أو مستثقلة لا تسوغ في النطق. لذلك يلجأ المتكلّم إلى ضروب من التغيير فِرارًا ممّا يتعذّر نطقه، أو يُستثقل، فيعدل عنه، إن كان النطق الراهن ممكنًا، لكنّه ليس مستحبًّا لدى الجماعة اللغوية. أما سائر الكلام فيولد بسلام من غير تغيير حادث، وهو أكثر الكلام.

ويمكن تمثيل عملية توليد الكلمات والمجاورة في السياق، على النحو الآتي:

أ- أصوات (حروف) ← أبنية أو أوزان = كلمات سليمة من التغيير

ب- أصوات (حروف) ← أبنية أو أوزان - تغيير صوتي صرفي = كلمات اعتراها التغيير

ج- أصوات (حروف) ← كلمة + كلمة = أنساق سليمة من التغيير

د- أصوات (حروف) ←كلمة + كلمة - تغيير صوتي صرفي = أنساق اعتراها التغيير.

وتجري على الشكل الأول الكلمات التي لا يعتريها التغيير في أثناء الاشتقاق والتصريف، وهي أكثر الكلام حكمًا، لأنّها تُشكَّل وفق القواعد المطّردة، والعناصر الداخلة في التشكيل تساوي العناصر المشكَّلة منه. وتجري على الشكل الثاني الكلمات التي يعتريها التغيير بسبب المجاورة، نحو سيّد، وبِيض، وازدهى، وقال، وقِسيّ، والأصل فيما تقدّم هو: سيوِد، وبُيض، وازتهى، وقَوَل، وقُووس، على مثال فؤوس. وتجري على الشكل

(١٠) انظر: بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص٢١٢.

الثالث كلّ حالات المجاورة بين الكلمات التي لا يعتريها تغيير ما، وهي أكثر الحالات حتمًا. وتجري على الشكل الرابع أمثلة إدغام المتجاورين، والتخلص من التقاء الساكنين في كلمتين، ونحو ذلك(١١).

وللتغيير غايتان هما: التمكين، والتحسين. فالتمكين هو قصد المتكلّم من النطق سليمًا من غير تعثّر أو استحالة، كمجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة، فهو محال، ومثله لا يكون، وكذلك اجتماع الألفين طرفًا(١٢)؛ فلا بدّ من تجنّبه أو تعديله ليسوغ في النطق. أمّا التحسين فمن أمثلته ما يمكن التلفّظ به، لكنّه يعدل عنه استكراهًا للكلفة منه، وإن كان نطقه ممكنًا غير متعذّر، كامتناع العرب من نطق مُيْسر، ومِوزان، وقِوْل، ورِوْح، إذ قالوا: مُوسر، ومِيزان، وقِيل، وريح(١٣).

وذكر ابن جني أنّ الصور اللفظية المنسوبة إلى التغيير كالإعلال مثلًا هي ما نطق به العرب فعلًا، أمّا ما نقوله عن الأصل فهو من باب القياس، إذ لو جاء هذا المتغيّر مجيء الصحيح، ولم يُعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر. على أنّ بعض الأصول المتصوّرة ينطق بشيء منه منبهةً على أصل بابه، وتصديقًا لما يتصوّره النحاة له. وهو مع ذلك شاذّ في الاستعمال، مع أنّه متّفق مع القياس المطّرد(١٤).

ولسيبويه الفضل في تخصيص أبواب مستقلّة لكلّ ظاهرة من ظواهر التغيير، على أنّه عرض لها بين أبواب الصرف من غير أن يجمعها في قسم

(١١) انظر: المرجع السابق، ص٢١٢-٢١٣.
(١٢) انظر: الخصائص لابن جني ١/ ٨٨-٨٩، و ٢/ ٤٩٥.
(١٣) المصدر السابق ١/ ٢٥٩-٢٦٢، ٢/ ٤٩٣-٤٩٦.
(١٤) الخصائص ١/ ٢٥٧-٢٦٤ بتصرف.

خاصّ، كما جرى فيما بعد في «المفصّل» للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، و«الشافية» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشروحها، وفي كثير من كتب الصرف القديمة والحديثة. وقد أشرنا فيما تقدّم إلى جمعها تحت عنوان «التصريف المشترك». فقد عرض سيبويه لمسائل مهمّة من هذا النحو في تضاعيف الجزأين الثالث والرابع من كتابه (ط. هارون)، كالهمز وأحكامه، والإمالة، والتخلّص من التقاء الساكنين، والوقف، والروم، والإشمام، والإسكان، وهاء السكت، والإبدال، والإعلال، والتضعيف، والإدغام، والابتداء بألف الوصل[١٥]. وذُكر في «الشافية» وبعض شروحها التقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والإمالة، وتخفيف الهمز، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف. وجُعل بينها بابان للمقصور والممدود، وللزيادة وحروفها وأحكامها[١٦].

وسنعرض فيما يلي من الوجهة الصوتية بإيجاز لأهمّ ما يدرج في التغيير من مسائل استوفاها الدرس الصرفي، وفصّل أحكامها، على أن نفرد جانبًا خاصًّا بالإدغام لدى سيبويه، وابن جني لما للإدغام من أهمية فائقة في علاج الظواهر الموقعية القائمة على التماثل أو التنافر.

- الابتداء، ويقوم على التخلّص من الابتداء بالساكن باستجلاب همزة الوصل، وهي همزة مع حركة؛ لأنّ الابتداء بالساكن محظور في العربية، وذكر الخليل أنّ هذه الألف يؤتى بها سلّمًا للنطق بالساكن، ثم لا تعتدّ حرفًا

(١٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٤١ (الهمز)، ٣/ ٥٣٢ (الساكنان)، ٤/ ١١٧ (ما تمال به الألفات)، ٤/ ١٥٩، (الوقف وهاء السكت)، ٤/ ١٦٦، (الوقف من غير زيادة)٤/ ٢٣٧، (البدل)، ٤/ ٣٣٥، (قلب الواو ياءً) ٤/ ٤١٧، (التضعيف)، ٤/ ٤٣١، (الإدغام) ٤/ ١٦٨-١٧٢ (الروم والإشمام)، ٤/ ١٤٤ وما يليها (الابتداء بألف الوصل).

(١٦) انظر مواضعها في الفهرس الإجمالي للمحتويات، شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، ٢/ ١٢٥٨.

زائدًا على البناء. فاللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف، فيحتاج إلى ألف الوصل، وسمّى سيبويه هذه الألف بالألف الموصولة(١٧). والوظيفة التي تدلّ عليها همزة الوصل أينما وجدت بداية الكلام هي أنّها علامة على هذه البداية، أي: بداية النطق. أما إذا وقعت هذه الكلمة في وسط الكلام فلن تكون هناك حاجة للهمزة نطقًا - وتبقى ترسم خطأً - لأنّ الحرف الأخير في الكلمة السابقة لما فيه همزة وصل سيقوم بوظيفة الوصل، نحو: (قالَ المؤلّف)، ويحلّ لام (قال) وحركته محلّها ومحلّ حركتها(١٨). وتنتقل الظاهرة هنا من الابتداء إلى الوصل والإدراج، وهو مناط الكلام.

- التقاء الساكنين، وهو مرفوض في العربية، لذلك وجب التغيير بالحركة أو الحذف نطقًا وكتابةً، أو نطقًا دون الكتابة، أو مطلًا للمدّ، أو نقلًا إذا التقى الساكنان آخر الكلمة، وخيف على حركة الإعراب من الاستهلاك. وأمثلة هذه الحالات مبثوثة في كتب النحو، وقد استوفاها سيبويه ومثّل لها بالتفصيل(١٩). وسبب النفور من التقاء الساكنين هو عرقلة الوصل والإدراج، والتكلّف في النطق. وهناك حالات خاصّة لالتقاء الساكنين، كأن يكونا في كلمة واحدة فيها مدّ أو لين يليه إدغام، نحو (شابّة)، فيكون التخلّص بمطل حرف المدّ حتى يغدو كأنّه متحرك. واغتفروا التقاء الساكنين وقفًا، وفسّروه على أنّ الساكن الموقوف عليه متمكّن من نطقه الجرسي، ولذلك صار كالمتحرّك. على حين أنّ بعض القدامى فسّر ذلك بأنّه لابدّ من الإتيان بحركةٍ ضعيفة على الساكن الأوّل ليسوغ النطق به وبالحرف التالي له، إذ لو لم يكن كذلك لما أمكن النطق

(١٧) كتاب العين للخليل، ١/ ٤٩، والكتاب لسيبويه ٤/ ١٤٤ وما يليها.

(١٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، ص٢٧٨-٢٧٩.

(١٩) الكتاب لسيبويه، ٤/ ١٥٢ وما يليها، ٣/ ٥٣٢ وما يليها.

بالساكن الأخير. وقد أبدع ابن جني في تناوله هذه الحالة خاصة[٢٠]. وظاهرة التخلّص من التقاء الساكنين هي إحدى خصائص التلّفظ في العربية، ولذلك توصف بأنّها ظاهرة سليقية لدى العربي، وعادة من عاداته النطقية[٢١].

- الوقف، والوقف عكس الحركة، وبينه وبين الحركة تنافر، لذلك قرّروا أنّه لا يوقف على متحرّك. فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء. أما الوقف فيأتي بعد تمام المعنى، وانقطاع النَّفَس. وظاهرة الوقف ظاهرة معروفة ومدروسة لدى النحاة والقرّاء وعلماء التجويد لِما لها من أهمّية في بيان المعنى. ويكون الوقف عادة بالتسكين، أو بالروم، أو الإشمام، أو الإبدال، أو الزيادة أو الحذف، أو النقل، أو التضعيف[٢٢]. وما عدا الإشمام -لأنّه ليس بحركة- وسائل الوقف تشمل الحركة والحرف. وتمثّل ظاهرة الوقف إحدى خصائص العربية في التلفظ[٢٣].

- الإبدال، الإبدال إزالة حرف، ووضع آخر مكانه، ويكون في الحروف الصحيحة، بجعل أحدها مكان الآخر، وبجعل مكان حرف العلّة حرفًا صحيحًا[٢٤]. وسبب الإبدال التنافر بين القواعد الصوتية ومتطلّبات الموقع؛ كالتنافر بين الإطباق والانفتاح في تاء الافتعال، إذا كانت فاؤه حرفًا مطبقًا، فتبدل التاء طاء للاتساق مع الفاء تحسينًا للنطق، وإزالة الكلفة فيه؛ أو التنافر بين الجهر والهمس، إذا كانت فاؤه دالًا، أو ذالًا، أو زايًا، فتبدل التاء دالًا اتساقًا مع

(٢٠) الخصائص لابن جني، ١/ ٦٠.

(٢١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، ص٢٩٧.

(٢٢) انظر: الكتاب لسيبويه، ٤/ ١٦٦-١٨٨.

(٢٣) انظر للتوسّع: الوقف في ضوء اللسانيات لعبد البديع النيرباني.

(٢٤) انظر: جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، ٢/ ١٢٣، والكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٧ وما يليها.

الفاء (أي: حروف الدال والذال والزاي المجهورة). ويكون السبب فِرارًا من اجتماع العِلل، كما في كساو، وبناي، وقاوِل، وصحايف، ووواثل، فيقال: كساء، وبناء، وقائل، وصحائف، وأوائل، ونحو ذلك. ويكون السبب كذلك في التخلّص من الثقل، وانتحاء الأصل الاعتلالي المستحبّ نطقًا، في نحو: دِوَار، وحِواض، ومُيسر، وقَضُيَ، فقيل: ديار، وحِياض، وموسر، وقضُو. وكذلك إبدال الألف ياء وإدغامها، نحو: غزيّل تصغيرًا لغزال، أو من غير إدغام، نحو دنانير جمعًا لدينار، وفي تصغيره، كقولهم: دُنينير[٢٥].

– الإعلال، ويكون الإعلال في حرفي الياء والواو بالقلب، أو النقل، أو الحذف؛ ففي القلب تقلب الياء والواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، والسبب واضح، وهو اجتماع العِلل والحركات، والعلل حركات ممطولة أصلًا فجرى الإعلال فِرارًا من هذا الاجتماع، وعدم الاسترواح للسكون. وفي النقل يحدث تغيير بنقل الحركة إلى ما قبلها (بحسب إجراء التصريفيين) فيزول الثقل، ويُرجَع إلى الأصل الاعتلالي المرغوب به نطقًا، نحو: يَقْوُم، ويَبْيِع، ومَقْوُول، فتصير بعد النقل: يقُوم، ويبِيع، وبعد النقل والحذف: مقُول ونحوه كاستقامة وإقامة. وفي الحذف تكون الواو أو الياء أول الساكنين، نحو: لم يقُوْمْ، ولم يَبِيْعْ، فتحذفان لالتقاء الساكنين، فيصير الكلام: لم يقُمْ، ولم يبِعْ. ومنه الحذف في باب وعد، يعد، عِدة، وفي المعتل الآخر أمرًا ومضارعًا مجزومًا، نحو، ادعُ، ولم يرمِ. ونحو ذلك مبثوث في مصادر النحو وكتب التصريف. لكنّ المهمّ هنا هو الوقوف على العِلل الصوتية لهذه المسائل، وتصنيفها، وتوظيفها في درس جديد للأصوات. ومن الإعلال المفضي إلى التخفيف بالعود إلى الحالة الاعتلالية التسكين، نحو: القاضِيُ، ويدعُوُ، فتصبح بعد التسكين: القاضِيْ،

(٢٥) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٧٥.

ويدعُوْ. وقد يؤدي التسكين إلى الحذف أيضًا، نحو: يرميْون، فتغدو بعد التسكين والحذف: يرمُون، ونحوه.

- الهمز، الهمزة من الحروف الصحيحة، لكنها كثيرة التغيّر ممّا جعلها كحروف العلة. ولذلك صنّفها الخليل مع الألف والواو والياء[٢٦]. وأشار الخليل إلى تغيّرها بقوله: «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّه عنها لانت، فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح»[٢٧]. وواضح من كلام الخليل أنّ الهمزة عندما تنطق نطقًا صحيحًا، تكون شديدة بسبب غلق الوترين الصوتيين، ثم انفراجهما فجأة، وهذا معنى مهتوتة مضغوطة. لكنّ الهمزة حين تفارق هذا النطق تقترب من نطق حروف العلة والحركات التي لا حبس ولا تضييق فيها، بل تخرج بعد اهتزاز الوترين من الفم عن طريق حركات اللسان أساسًا. ويطرأ على الهمزة غير المحقّقة التخفيف والبدل والحذف، وتصير بَين بَين، أي: تجعل من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركتها. وقد عُدّ هذا النحو لدى سيبويه فرعًا من فروع الحروف المستحسنة. على أنّ الهمزة التي تجعل كذلك لا تصل إلى أن تكون ألفات، ولا ياءات، ولا واوات، لأنّ أصلها الهمز. وقد عدّها سيبويه حرفًا واحدًا، على حين أنّ السيرافي وبعض علماء التجويد عدّوها ثلاثة أحرف، فصارت ثلاثة فروع لا فرعًا واحدًا[٢٨].

- الإمالة، وهي تقريب للألف من الياء التماسًا للانسجام بين الحركات وحروف المدّ، وتخفيفًا للنطق، إذ يرفع اللسان معها من موضع واحد، كما

(٢٦) كتاب العين للخليل ١/ ٥٧.

(٢٧) المرجع السابق ١/ ٥٢.

(٢٨) انظر الكتاب لسيبويه، ٣/ ٥٤١، و٤/ ٤٣٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٥/ ٣٨٨، والموضح في التجويد للقرطبي، ص٨٢.

يقول سيبويه[٢٩]. وعدّ سيبويه الألف التي تمال إمالة شديدة من فروع الحروف المستحسنة[٣٠]. وهي التي يقربونها من الياء، لأنّ الألف قد تشبه الياء، فتصبح الألف قريبة من لفظ الياء. وذكر ابن جني أنّ أمثلة من هذه الإمالة كتبت في المصحف بالياء[٣١]. وتمنع الحروفُ المستعليةُ الإمالةَ لما بينها من تنافر، إذ يستعلي أقصى اللسان معها باتجاه الطبق، على حين تحدث الإمالة حين يتجه اللسان إلى الغار في مقدّم الفم، فيحدث ثقل وتعارض، وهو عكس ما يراد من الإمالة من انسجام بين الأصوات، وقلّة الكلفة في النطق.

وذكر النحاة أمثلة للقلب المكاني، وللحذف طلبًا للخفة، ونفورًا من الثقل. وسنرى أنّ سيبويه جعل الحذف ملحقًا بباب الإدغام، ما عدا الحذف الإعلالي والترخيمي في النداء؛ كما ذكروا الإخفاء، والاختلاس، والإشراب، والإشمام (التقريب بين الحرفين)[٣٢]، والروم، ونحو ذلك من ضروب التغيير في الحروف والحركات على حدّ سواء.

ويستخلص مما تقدّم أنّ هناك غاياتٍ متعدّدةً لتلك الظواهر على اختلافها، ويمكن أن تجمع فيما يأتي:

١- الرجوع إلى الأصل الاعتلالي للياء والواو، وهو الأسهل فيما يبدو. ونجده في التسكين، نحو: يمشيُ، والقلب، نحو: دعَوَ، والنقل، نحو: يقْوُل،

(٢٩) الكتاب، ٤/ ١١٧ وما يليها، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص٨٥-٨٦.

(٣٠) الكتاب، ٤/ ٤٣٢.

(٣١) سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ١/ ٥٠.

(٣٢) المراد به خلط صوت الصاد بصوت الزاي، نحو (فُصْد) فيتولّد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي. انظر: سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥١، والخصائص لابن جنّي، ٢/ ١٤٤، أما الإشمام في الحركات فهو إيماء بالشفتين إلى الحركة، ولا يعرفه إلا البصير، وجمهور النحاة والقراء لا يرون جوازه في غير المرفوع. انظر: الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد لغانم قدوري الحمد، ص٥١٠.

فتصير بعد الإعلال حروف مدّ، ويتحقق الانسجام بين الحركات والحروف، فيقال: يمشِيْ، ودعَا، ويقُوْل، ونحو ذلك. وكذلك في نحو: مِوْزان، ومُيْسر، فيقال: ميزان ومُوْسر، وغير ذلك كثير معروف.

٢- الفِرار من التكرار، نحو إدغام المتماثلين، وتوفير الجهد، إن كان أول المثلين متحرّكًا في الإدغام.

٣- الإدراج، نحو إدغام المتجاورين (أي: بين كلمة وأخرى). ويكون بالتخلّص من التقاء الساكنين باجتلاب حركة أو بالحذف ونحو ذلك.

٤- إيثار الخفة على الثقل أو التعثّر في النطق، كما في عدد من أمثلة الإبدال، نحو: اصتفى، واوتجه، فتغدو: اصطفى، واتّجه، ومثل ذلك كثير. ومنه تسهيل الهمز، والفِرار من تحقيقه لِما في ذلك من كلفة على الكثير من الناس.

٥- التقليل من بذل الجهد، ومنه الحذف والروم والاختلاس والترخيم، ونحو ذلك.

٦- النفور من توالي المتشابهات من غير فصل، نحو استثقال توالي أربعة متحرّكات في الكلمة، كإسكان (بناء) الماضي إذا أُسند إلى ضمير رفع.

٧- دفع مظنّة الإخفاء، وبيان آخر الكلمة الموقوف عليها، نحو بعض أحكام الوقف بالنفخ أو القلقلة أو التضعيف للوفاء بنطق الحرف الأخير من غير إدراج يستهلك بعضه(٣٣).

٣- مسائل الإدغام عند سيبويه وابن جنّي:

ذكرنا فيما تقدّم أنّ سيبويه اهتمّ بظاهرة الإدغام اهتمامًا واسعًا، حتى جعلها مناط دراسته تشكيل العربية كلّها. ومن هنا نفهم توسّع سيبويه في دلالة الإدغام ليشمل ظواهر أخرى يجمعها التغيير لغايات لفظية صرف. وسنعرض

(٣٣) انظر: بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها لأحمد قدور، ص٢١٨-٢١٩.

لأهمّ ما جاء في باب الإدغام من مسائل التشكيل من غير تطرّق إلى أحكام الإدغام المبثوثة في كتب الصرف. وذكر سيبويه في موضع متقدّم على باب الإدغام «أنّ التضعيف (تكرار الحرف) يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد.. وذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا إليه. فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلةٌ، كرهوه، وأدغموا، لتكون رفعةٌ واحدةٌ، وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك»[٣٤]. وذكر كذلك كراهية توالي المتحركات، إذ كلّما توالت المتحركات كان الإدغام أحسن، ومما يدلّ على هذا الاستثقال أنّه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة[٣٥]. والعروض عند النحاة حاكم القسمة وميزان الكلام.

وعرض سيبويه بعد أن قدّم لباب الإدغام بخلاصة للدرس النظري للأصوات للإدغام في الحرفين المتماثلين، إن وردا في كلمتين، أي: وردا منفصلين، أمّا إدغام المتماثلين في كلمة واحدة فقد عرض له سابقًا. وليس هناك تعريف محدّد للإدغام لدى سيبويه على نحو ما عرف فيما بعد. وهو – كما يقول ابن السراج (ت٣١٦هـ) – وَصْلُكَ حرفًا ساكنًا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد[٣٦]. والإدغام صوتيًّا هو النطق بصوتين من موضع واحد من غير مهلة أو فاصل بينهما. ويكون بنطق الأول من غير انفصال عن موضع النطق، ونطق الثاني من غير ابتداء من موضع النطق، لأنّ الأول سبقه إلى ذلك الابتداء، ثم ينفصل الثاني

(٣٤) الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤١٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ٤/ ٤٣٧.

(٣٦) الأصول في النحو لابن السراج، ٣/ ٤٠٥، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، ٢/ ٩٦٣ والحاشية رقم (٣) منه.

عن موضع النطق، ويغدوان كحرف واحد مشدّد. ويفسد الإدغام بالوقف على الحرف الأوّل، لأنّه بالوقف ينفصل عن موضع النطق[٣٧].

وعرض للإخفاء - اختلاس الحركة وإضعاف الصوت - بزنة المتحرّك. وذلك حين لا يجوز الإدغام. أما الإظهار والبيان فهما يدلّان على عدم الإدغام. وذكر مثالًا للإدغام، وهو يعني الإخفاء، لأنّ الإخفاء عنده ضرب من الإدغام (بمفهومه الواسع). وقد أُخذ عليه ذلك. وفسّره ابن جنّي بأنّ سيبويه لم يرد محض الإدغام، إنّما أراد الإخفاء، فتجوّز بذكر الإدغام، فلا يظنّ بسيبويه أنّه ممّن يتوجّه عليه هذا الغلط الفاحش. ولذلك ذكر آخرون أنّ الإخفاء نوع من الإدغام[٣٨]. وعرض للإخفاء في النون الساكنة خاصة، فذكر أنّ النون تكون حرفًا خفيًّا مع سائر حروف الفم. أما مع حروف الحلق فهي بيّنة، وذكر إدغام النون في الراء واللام والواو والياء بغنة وبغير غنة[٣٩]. وعدّ سيبويه النون الخفية فرعًا من الحروف المستحسنة، ثم جعل لها مخرجًا مستقلًّا[٤٠]. والنون الخفية في حدّ ذاتها غنّة محضة، أي: صدى يحدث في خرق الأنف المسمّى بالخياشيم، ولا يحدث معها اعتماد طرف اللسان على ما فويق الثنايا، كما هو الحال في النون غير الخفية. والنون الخفية في الوصف الحديث غُنّة تخالط صوت الحركة السابقة عليها، فتصير الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة غنّاءَ، ويستمرّ الأثر إلى الحرف التالي للنون[٤١]. وهذا يفسّر إحساس الناطق أنّ

(٣٧) انظر: مجلة اللسانيات، العدد (٦)، لعام ١٩٨٢، ص١٨.

(٣٨) انظر: سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٥٨، والمحتسب لابن جني، ١/ ٦٢، والنكت للشنتمري، ٢/ ١٢٦٠-١٢٦١، والممتع لابن عصفور، ٢/ ٧٠٠-٧٠١، وشرح الشافية للأستراباذي، ٣/ ٢٨٠. وانظر الشاهد موضع الاختلاف في الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤٥٠.

(٣٩) انظر: الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤٥٣-٤٥٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ٤/ ٤٣٢-٤٣٤.

(٤١) انظر: مجلة اللسانيات، العدد (٦)، لعام ١٩٨٢، ص١٢-١٣.

النون اقتربت من المخرج التالي لها اقترابًا كبيرًا. وذكر أيضًا إدغام لام المعرفة في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز معهنّ إلا الإدغام، ثم وقف على الإبدال والإدغام في وزن «افتعل»، ووزن «تفعّل»(٤٢).

وخصّص بابًا فرعيًّا لمضارعة الحرف للحرف إن كان من موضعه، أو ليس من موضعه. وهذه المضارعة وسط بين الإدغام والإبدال، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، ولم يجسروا على الإبدال، نحو (مصْدر) فالصاد قلّ همسها قليلًا، وحدث فيها ضرب من الجهر بإشمامها زايًا(٤٣)؛ كما خصّص بابًا آخر لما دعاه بقلب السين صادًا في بعض اللغات، نحو قولهم: (صُقت) في (سقت) تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة. وكذلك تكون السين مع الخاء والغين لما فيهما من استعلاء، «أو لأنّها في التصعّد مثل القاف»(٤٤). وختم سيبويه باب الإدغام بباب فرعي عرض فيه لأمثلة في الحذف تخفيفًا، لكنه ليس بمطّرد(٤٥). هذا فضلًا عن بحثه في مسائل إدغام المثلين والمتقاربين، إن كانا في كلمتين، إذ ذكر أنواع الإدغام كالذي لا يدغم في مقاربه، ويدغم فيه مقاربه، ونحو ذلك تفصيلًا. واستوفى الحروف التي يقع فيها الإدغام بدءًا من حروف الحلق، ثم حروف الفم، ثم حروف طرف اللسان والثنايا. وتعرّض لمسائل أخرى كالقلب والإبدال والتسهيل، إضافة إلى ما ذكرناه آنفًا. ونثر سيبويه في تضاعيف باب الإدغام ملحوظات صوتية جمّة، ينبغي درسها وتصنيفها وربطها بما تقدّمها. فقد عرض لتحديد المخارج، وآليات نطق الحروف، كما عرض للصفات وشرحها من غير أن يظهر فرق ما بين ما قدّمه سابقًا في صدر باب الإدغام من درس

(٤٢) الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤٥٧-٤٧٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ٤/ ٤٧٧-٤٧٨، وانظر: سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ٥٠-٥١.

(٤٤) الكتاب لسيبويه، ٤/ ٤٧٩-٤٨٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ٤/ ٤٨١-٤٨٥، وانظر: سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ١/ ١٦٨.

نظري، وما يعرض له هنا في درسه التطبيقي[٤٦]. ويدلّ هذا على ضبط دقيق، وإحاطة قلّ نظيرها. وجعل هذا كلّه بحثه في الإدغام متماسكًا يفسّر بعضه بعضًا، مع صعوبته على غير المتمرّس فيه.

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ مفهوم الإدغام عند سيبويه يشمل معظم ما يدخل في مسائل التغيير، وأنّ المسائل التي عرض لها ذات منشأ صوتي صرف، قد يقتصر فيها على الأثر الصوتي وحده، وقد يشمل البناء، على أنّ أغلبه ليس مؤثرًا في البناء. وابن جنّي في كتابيه «سرّ صناعة الإعراب»، و«التصريف الملوكي» لم يتعرض للإدغام في كلمتين، لأنّه ليس من أحوال البناء ذاته[٤٧]، واقتصر على بعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض[٤٨]. وأدخل ابن جنّي هذا النوع من الإدغام في باب «التغيير بالحركة والسكون»، ولم يفرد له بابًا مستقلًّا[٤٩].

ولابن جنّي مذهب في الإدغام بسطه في كتابه «الخصائص»، إذ عقد بابًا سمّاه «الإدغام الأصغر»، وقسم الإدغام فيه إلى نوعين: أكبر، وأصغر. فالأكبر عنده أن يلتقي المثلان أو المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه، فتدغمه فيه. والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب

(٤٦) انظر: أصوات اللغة عند سيبويه لأحمد قدور، ص٦٤-٧١.

(٤٧) انظر: شرح الشافية للأستراباذي، ١/ ٥، وشرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ١٢٧، وألفية ابن مالك ص٧٩-٨٠.

(٤٨) تحقيقات في «التصريف الملوكي» لابن جني، لياسر تربه جي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (١٤٢) لعام ٢٠٢٠.

(٤٩) التصريف الملوكي لابن جني، ص٧١-٧٤. وكان ابن جني وعد في صدر الكتاب أن يعقد بابًا للإدغام، ولكنه لم يفعل، وألحق أمثلة الإدغام «بالتغيير بالحركة والسكون»، انظر ص٧ منه، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص٤٥٠-٤٥٥.

صوت من صوت[٥٠]. ثم عرّف الإدغام الأصغر بأنّه تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه، من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب. من ذلك الإمالة، وإنما وقعت لتقريب الصوت من الصوت، ومنه أن تقع فاء (افتعل) صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً فتقلب لها تاؤه طاء، نحو (اصطبر)، فهذا تقريب من غير إدغام. وقد يكون تقريبًا مع إدغام، نحو (اطّرد)، فإدغامه ورد هنا التقاطًا لا قصدًا، لأنّ فاءه طاء، فلما أبدلت تاؤه طاء صادفت الفاء طاء فوجب الإدغام. ومنه أن تقع فاء (افتعل) زايًا أو دالًا أو ذالًا، فتقلب تاؤه لها دالًا. فأما (ادّعى) فحديثه حديث (اطّرد). ومنه أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرّب منه بقلبها صادًا على ما هو مبيّن في موضعه من باب الإدغام. وذلك كقولهم في (سقت): (صقت)، وقولهم: (ستّ)، فأصلها (سدس)، فهذا تقريب لغير إدغام[٥١]. ومنه تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: (شِعير)، و(بِعير)، و(رِغيف)، ومنه قولهم: (فعَل يفعَل) ممّا عينه أو لامه حرف حلقي، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وقَرَأَ يَقْرَأُ، لأنّهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لمّا كان موضعًا منه مخرج الألف التي منها الفتحة. ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم في مصدر: مزدر، وفي (التصدير): التزدير. فلما سكنت الصاد فضعفت به، وجاورت الصادُ، وهي مهموسة الدال، وهي مجهورة، قُرّبت منها بأن أُشمّت شيئًا من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر[٥٢]. وقد تقدّم لدى سيبويه. ومنه كذلك مررت بمذعُور،

(٥٠) الخصائص لابن جني، ٢/ ١٤٠

(٥١) الخصائص، ٢/ ١٤٣، وفيه: «من ذلك قولهم: ستّ، أصلها سِدْس، فقرّبوا السين من الدال بأن قلبوها تاء، فصارت سِدْت، فهذا تقريب لغير إدغام، ثمّ إنّهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها، إرادة للإدغام الآن، فقالوا: سِتّ. فالتغيير الأوّل للتقريب من غير إدغام، والتغيير الثاني مقصود به الإدغام».

(٥٢) ذكره أيضًا في سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥٠-٥١، وذكره سيبويه في موضع متقدّم على باب الإدغام، ٤/ ١١٧.

وابن بُور، فهذا نحو من قِيل وغِيض لفظًا، وإن اختلفا طريقًا. والمراد إشمام الضمة شيئًا من الكسر لكسر الراء في مذعور وابن بور، وإشمام الكسرة شيئًا من الضمة في قِيل وغِيض. فالعمل صوتيًّا فيهما متشابه، لكنّ طريق الإشمامين مختلف(٥٣). وذكر ابن جني كذلك الإخفاء بمعنى إضعاف الحركة لتقرب بذلك من الساكن، نحو: حِيَ، وأُحيِيَ، فهذا وإن كان مخفًى بوزنه محرّكًا. ودعاهم طلب قرب الصوت إلى الإخلال بالإعراب، نحو: الحمدِ لِلّه. فهذا تقريب للصوت من الصوت من غير إدغام. على أنّ «ما هذه حالُهُ ممّا قرّب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب. وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير، لأنّ في هذا إيذانًا بأنّ التقريب شامل للموضعين (أي: الإدغام المعروف، وتقريب الصوت من الصوت)، وأنّه هو المراد المبغيّ في الجهتين»(٥٤). وهناك إشارة مهمة في هذا الصدد، إذ ذكر سيبويه حين عرض للإمالة مثالَ (صدر)، فقال: «.. كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا: صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد.. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف قدر ذلك»(٥٥). فربّما أوحى هذا الكلام إلى ابن جنّي أن يدعو تلك المسائل بالإدغام الأصغر (أو الصغير)، وهو مما لم يصرّح به سيبويه، وإن كان أشعر بما يشبهه. وواضح أنّ ابن جنّي يتابع سيبويه في معظم

(٥٣) سرّ صناعة الإعراب، ١/ ٥٢-٥٣، وذكر سيبويه مثالًا في موضع متقدم على باب الإدغام، ٤/ ١٤٣. والفرق هو في نحو (بمذعور) أننا نبدأ بالضمة ثم ننحو بها باتجاه الكسر قبل تمامها. على حين أننا حين ننطق بـ (قِيل) مع إشمامها الضم، نبدأ بالكسرة ثم ننتقل إلى الضم قبل تمام الكسر. ولهذين الصوتين شبيه في الحركات المعيارية الثانوية. انظر بحث «الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية» لسمير شريف ستيتية، مجلة البلقاء بالأردن، ص١٤١-١٤٢.

(٥٤) الخصائص، ٢/ ١٤٥.

(٥٥) الكتاب لسيبويه، ٤/ ١١٧.

المسائل المدروسة، وقد تبيّن ذلك آنفًا.

ويمكن النظر إلى المسائل المتقدّمة كلّها على أنّها حلول صوتية لإشكالات تعترض الكلام نطقًا. وتأتي هذه الحلول لضمان سيلان الكلام واتساق أجزائه من غير عوائق تخلقها القواعد أو المجاورة في السياق. فالقواعد تطلب الاطّراد في كلّ حالة، لكنّ ذلك لا يتحقق دائمًا لأسباب ذكرنا معظمها فيما تقدّم. كذلك يتطلب السياق الاستعمالي أحيانًا حاجة إلى التغيير بضروب من التصرّف الضامن لأمن اللبس، والاقتصاد في بذل الجهد. وما زالت الحاجة ماسة إلى دراسة تلك المسائل دراسة صوتية خالصة، وإضافة نتائجها إلى «علم الأصوات» عند العرب المرجوّ إنشاؤه من جهود النحاة القدامى وغيرهم من العلماء الذين تعاطَوا الدرس الصوتي بأي شكل من الأشكال، ولا سيما علماء التجويد الذين أَولَوا الدراسة التطبيقية للأصوات اهتمامًا واسعًا، إذ يمكن إضافة أشياءَ اختصّوا بها إلى ما تقدّم ذكره من أمثلة.

٤- خاتمة وتعليق:

تبيّن فيما تقدّم أنّ درس هذه المسائل من الوجهة الصّوتيّة الخالصة يُلبّي حاجة ماسّة للباحث في الأصوات العربيّة؛ إذ ليس مقبولًا تركُها حيث هي مع مباحث الصّرف التي نَحَتْ نحوًا تعليميًّا خالصًا، اهتمّ باستخلاص الأحكام والقواعد التي تضبط الاستعمال، وتُعين على الدُّربة فيه، من غير التفات إلى عللها الصّوتية، ولا سيّما في المصادر التّعليمية المتأخرة. وقد أوحى ذلك إلى بعض الباحثين المُحدثين بأنّ تناول الصّرفيين لها خِلو من احتساب الجانب الصوتي، أو الانطلاق منه. وأدّى ذلك إلى جُملة من الأحكام المُتسرّعة، واصطناع البديل. ولا شكّ في أنّ استثمار هذه المسائل في الدّرس الصّوتي مع الرّجوع إلى المصادر المتقدّمة سيعود بالفائدة والتّوسّع

في معطيات هذا الدّرس، وسيُصحح الكثير من الآراء المُبتسرة التي اقترح بعضها منهجًا صوتيًّا غريبًا يلغي الإنجازات الكُبرى لعلمائنا القُدامى(٥٦).

وظهر في هذه المسائل من حيث المبدأ تنبُّه إلى الصّلة بين الصّوتيّات والصّرف، إذ عرف الأقدمون خلافًا لبعض المُحدثين تشابك العلاقة بين الأصوات والصرف والنّحو في إطار علميّ شبيه بالمنهج التّكاملي المُتسلسل والمُفسَّر تفسيرًا عميقًا كَشَف عن خصائص العربية وإمكاناتها التعبيرية الغنية. والغريب أنْ يذهب مَن يزعم أنّ شيخ النّحاة سيبويه لم يُدرك بوضوح مدى العلاقة بين الأصوات وعلمَي الصّرف والنّحو، بدليل أنّه لم يُفِد (كذا؟) الإفادة المرجوّة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم لخدمة بعضها لبعض(٥٧). وواضح ممّا تقدّم التّعميم الذي شاب كلامَ الدّكتور كمال بشر المُتقدِّم من بدايته، حين رأى أنّ علوم اللغة ليست على قدر مطلوب من التّكامل مُهمِلًا النّظر في تاريخ الدّرس اللغوي الذي اصطُلح عليه بالنّحو أو العربية. مع أنّ هذا الدّرس كان يتتبّع الظّواهر اللغويّة، ويربط بعضها ببعض عمليًّا كما دلّت المصنّفات المتقدِّمة. بل إنّ أي توسّع في فروع العربية أو النّحو لم يُؤخذ على أنّه انفصال لهذه الفروع بعضها عن بعض، ومصداق ذلك مُستفاد من آثارنا القديمة، وشواهده لا تُحصى؛ لأنّه السُّنَّةُ التي سار عليها التأليف المنهجي في علوم اللغة جُملةً وتفصيلًا. والله الموفّق إلى الصّواب.

* * *

(٥٦) المنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، والتصريف العربي للطيب البكوش.
(٥٧) انظر: دراسات في علم اللغة لكمال بشر، ٢/ ٢٤، ٣٩.

المصادر والمراجع

الكتب:

- أصوات اللغة عند سيبويه لأحمد محمد قدور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى، ٢٠١٩م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثالثة، عام ١٩٨٨م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مطبعة كرم ومكتبتها، دمشق، د.ت.
- بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها لأحمد محمد قدور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى، ٢٠١٧م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله بتونس، ط. ثالثة، ١٩٩٢م.
- التصريف الملوكي لابن جني، عُني بتحقيقه محمد سعيد النعسان، طبع دار المعارف بدمشق، ط. ثانية، ١٩٧٠م.
- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المطبعة العصرية، صيدا، ط. العاشرة، ١٩٦٨م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، د.ت.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم قدوري الحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٦م.
- دراسات في علم الأصوات عند العرب لأحمد محمد قدور، دار الرفاعي ودار القلم العربي، حلب والقاهرة، ط. أولى ٢٠١٤م.

- دراسات في علم اللغة لكمال بشر، دار غريب بالقاهرة، ١٩٩٨م، ودار المعارف بمصر، ط. ثانية، ١٩٧١م (جزءان).
- دراسة الصوت اللغوي لأحمد مختار عمر، توزيع عالم الكتب، القاهرة، ط. أولى، ١٩٧٦م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، توزيع دار الكتب العربية، دمشق، ١٩٧٣م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٩٨٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط. أولى، ٢٠٠٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (رضي الدين المتوفى سنة ٦٨٨هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٣٥٦-١٣٥٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط. أولى ٢٠٠٨م (صورة من الشابكة).
- شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط. ثانية، ١٩٨٨م.
- علم اللغة الاجتماعي، مدخل، لكمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط. ثالثة، ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، قم (إيران)، ١٤٠٥هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٧٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شبلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط. أولى، ١٩٧٠م.
- مناهج البحث في اللغة لتمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء، ١٩٧٩م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- الموضح في التجويد للقرطبي، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ط. ثانية، ٢٠٠٩م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، الكويت، ط. أولى، ١٩٨٧م.
- الوقف في العربية في ضوء اللسانيات لعبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ط. أولى، ٢٠٠٨م.

البحوث:

- «تحقيقات في (التصريف الملوكي) لابن جني» لياسر تربه جي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد (١٤٢) لعام ٢٠٢٠م.
- «الحركات بين المعايير النظرية والخصائص النطقية» لسمير شريف

ستيتية، مجلة البلقاء، الأردن، للبحوث والدراسات، المجلد (٢)، العدد الأول، كانون الأول لعام ١٩٩٢م.

- «مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي، والإجابة عنها»، لعبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، العدد (٦) لعام ١٩٨٢م، معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر.

* * *